قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن البنك المركزي الأوروبي قرر الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير بعد خفضها في يونيو الماضي، حيث صدر هذا القرار بإجماع الآراء ليعكس المخاوف المستمرة تجاه التضخم، خاصة فيما يتعلق بنمو الأجور، ويأتي ذلك في وقت تخرج فيها إشارات من الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بقربه من إعلان أول خفض لأسعار الفائدة.

وأشار تقرير «الوطني» إلى أنه في الوقت الذي تظهر فيه البيانات الأخيرة بعض التحسن، إلا أن التضخم لا يزال أعلى من المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي والبالغ 2%، ومن المتوقع أن يظل مرتفعا لفترة من الوقت.

وينتظر المركزي الأوروبي المزيد من البيانات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالأجور والنمو، قبل اتخاذ خطوة خفض الفائدة مرة أخرى، وأقرت رئيسة البنك المركزي كريستين لاجارد، بأنه من المتوقع أن يظل التضخم متقلبا لبقية العام، إلا أنه قد ينخفض بصفة عامة في النصف الثاني من العام على خلفية عدة عوامل، بما في ذلك انخفاض تكاليف العمالة.

وفي الولايات المتحدة الأميركية، قال تقرير بنك الكويت الوطني إن مؤشر إمباير ستيت الصناعي في نيويورك انخفض إلى -6.6 في يوليو 2024، فيما يعد أقل بقليل من التوقعات البالغة -6، فيما استقرت مستويات الطلبات الجديدة، وزادت الشحنات هامشيا، هذا إلى جانب تحسن أوقات التسليم.

من جهة أخرى، انخفضت المخزونات، ما يعكس التحديات المستمرة، وظل أداء سوق العمل ضعيفا في ظل انخفاض معدلات التوظيف، بينما ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بوتيرة متواضعة، في حين شهدت أسعار المبيعات زيادة هامشية.

وعلى الرغم من هذه الأوضاع، ظلت الشركات متفائلة تجاه تحسن الأوضاع المستقبلية. وأشار ريتشارد ديتز، مستشار الأبحاث الاقتصادية في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، إلى تباطؤ وتيرة التصنيع، إلا أنه سلط الضوء على بعض المؤشرات الإيجابية مثل ثبات معدلات الطلبات وزيادة الشحنات، على الرغم من استمرار التحديات الناجمة عن ضعف معدلات التوظيف وخطط الإنفاق الرأسمالي.

وجاءت مبيعات التجزئة الأميركية أعلى من التوقعات في يونيو الماضي، حيث لم يتغير الرقم لهذا الشهر، كما أنه تخطى التوقعات التي أشارت إلى إمكانيه انخفاضه بنسبة 0.3%، كما كان أقل من النمو المسجل في مايو بنسبة 0.3%.

وجاءت تلك القراءة بعد المقابلة التي أجراها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول وتحدث خلالها عن الوضع الحالي للاقتصاد، مؤكدا أن البيانات القادمة ستكون جوهرية في تحديد الخطوة التالية للاحتياطي الفيدرالي فيما يتعلق بأسعار الفائدة، مضيفا أنه على الرغم من أن الربع الثاني من العام شهد تحسن معدلات التضخم وتباطؤ سوق العمل إلى حد ما، إلا أنه يجب رؤية المزيد من التحسن للتأكد من انخفاض التضخم بشكل مستدام.

وارتفع الإنتاج الصناعي الأمريكي في يونيو 2024، بنسبة 0.6%، متجاوزا توقعات السوق التي أشارت إلى ارتفاعه بنسبة 0.3%. إذ نما الناتج الصناعي، الذي يشكل نسبة 78% من إجمالي الإنتاج، بنسبة 0.4%، متجاوزا معدل النمو المتوقع بنسبة 0.2%.

كما ارتفع إنتاج التعدين بنسبة 0.3%، وزاد إنتاج المرافق العامة بنسبة 2.8%، في حين بلغ استخدام الطاقة الإنتاجية 78.8%، أي أقل بقليل من المتوسط المسجل على المدى الطويل. وخلال الربع الثاني من العام، نما الإنتاج الصناعي بمعدل سنوي بلغت نسبته 4.3%، في ظل ارتفاع الناتج الصناعي بنسبة 3.4%.

ورسمت أحدث الأرقام الصادرة عن وزارة العمل صورة مقلقة لسوق العمل. إذ بلغ عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات الحصول على إعانات البطالة لأول مرة 243 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 13 يوليو، بزيادة كبيرة عن المستويات المسجلة الأسبوع السابق البالغة 222 ألف طلب، كما تجاوز هذا الرقم توقعات الاقتصاديين البالغة 229 ألف طلب.

ويتزامن ذلك مع تسجيل أعلى معدل لطلبات الحصول على إعانات البطالة الأسبوعية في يونيو، والتي تمثل أكبر عدد من المطالبات منذ أغسطس من العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، وصل عدد المطالبات المستمرة، التي تتعقب أولئك الذين ظلوا عاطلين عن العمل لأكثر من أسبوع، إلى مستوى مرتفع جديد، حيث انه في الأسبوع المنتهي في 6 يوليو، تم التقدم بنحو 1.87 مليون مطالبة مستمرة، متجاوزة بذلك 1.85 مليون طلب المقدمة الأسبوع السابق ومسجلة أعلى مستوياتها منذ نوفمبر 2021.

وعلى الرغم من أن بعض هذا الارتفاع قد يعزى إلى الاضطرابات الناجمة عن إعصار بيريل، وفقا لتوماس سيمونز، الخبير الاقتصادي لدى شركة جيفريز، يشير الاتجاه العام على مدار الأسابيع الأخيرة إلى إمكانية ضعف سوق العمل، مع بدء ظهور المزيد من الإشارات.